CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل
يوم **14 أيلول/سبتمبر 2010**
الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

UNCTAD/PRESS/PR/2010/030 *
Original: ENGLISH

الأزمة تكشف محدودية قدرة استراتيجيات النمو المعتمِدة على التصدير

تقرير يشدد على ضرورة إقامة توازن بين الطلب المحلي والطلب الخارجي

جنيف، 14 أيلول/سبتمبر 2010 – جاء في **تقرير التجارة والتنمية 2010** أن على البلدان النامية أن تعيد النظر في سياساتها الخاصة بالنمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل إذا كانت الاستراتيجيات المتبعة تعوّل كثيرا على توسيع الصادرات. ويقول التقرير إن الآمال بتحقيق النمو بالاعتماد على التصدير ستواجه عوائق متزايدة الآن مع توقف طفرة الاستهلاك الممول بالديون في الولايات المتحدة.

ويفيد التقرير أن الاقتصاد الأمريكي لن يقوم بعد اليوم بدور المحرك لحفز نمو الاقتصاد العالمي، وأنه لا الصين ولا منطقة اليورو ولا اليابان سيقوم بهذا الدور على الأرجح في المستقبل المنظور. وتنصح الدراسة بأن تكون السياسات الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل والحد من الفقر قائمة على إيجاد توازن بين الطلب المحلي والطلب الخارجي.

لقد صدر اليوم **تقرير التجارة والتنمية 2010**[1]، تحت عنوان **"العمالة والعولمة والتنمية"**.

.Press Office: +41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press

(1) يمكن الحصول على **تقرير التجارة والتنمية، 2010 - العمالة والعولمة والتنمية** (رقم البيع E.10.II.D.3,ISBN 978-92-1-112807-9) من مكتب بيع الأمم المتحدة على العناوين أدناه أو من وكلاء البيع التابعين للأمم المتحدة في العديد البلدان. السعر هو 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (بخصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وخصم بنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويجوز للمقيمين بالبلدان في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلباتهم أو استفساراتهم إلى: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@un.org؛ ويجوز للمقيمين في الأمريكتين وشرقي آسيا أن يرسلوا طلباتهم أو استفساراتهم إلى United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A., telephone: 1 212 963 8302 or 1 800 253 9646, fax: 1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, Internet: http://www.un.org/publications.

ويذكر **تقرير التجارة والتنمية 2010**، أولاً، أنه ليس بإمكان البلدان جميعها تحقيق نجاح بتبني استراتيجيات معتمدة على التصدير في الوقت نفسه – سيتعين على بعض الدول في نهاية المطاف أن تكون مستهلكة صافية للسلع المصدرة. وثانياً، من المرجح أن يكون نمو أسواق التصدير العالمية أبطأ بكثير مما كان عليه خلال السنوات السابقة للكساد العالمي، بما يجعل المضي في تنفيذ تلك الاستراتيجيات صعباً أكثر فأكثر. وثالثاً، أن التنافس لتحقيق نجاحات في التصدير بالإبقاء على تكاليف العمل في مستويات متدنية سيؤدي إلى "سباق نحو القاع" في الأجور، وهو الأمر الذي ينطوي على آثار عكسية بالنسبة لمساعي الحد من الفقر وخلق فرص العمل. وبدلاً من ذلك، ينبغي للبلدان أن تسعى جاهدة أكثر من ذي قبل لخلق حلقة حميدة وذلك بالاستثمار كثيراً في رأس المال الثابت الذي يؤدي بدوره إلى نمو أسرع في الإنتاجية وإلى ارتفاع مماثل في الأجور. ومن شأن ذلك أن يمكّن من إحراز توسع مضطرد في الطلب المحلي مع ما يستتبع ذلك من زيادة في فرص العمل. ويؤكد التقرير أن المطلوب هو انتهاج استراتيجيات إنمائية كفيلة بإقامة توازن بين تعزيز الطلب المحلي والتوجه نحو التصدير.

ويحذر التقرير من أنه, على ما يبدو, لا مفرمن حدوث تكييفات تؤدي إلى خفض الاستهلاك في الولايات المتحدة. فبانهيار سوق الإسكان في ذلك البلد، وجدت الأسر نفسها مضطرة لتقليص مستويات مديونيتها المرتفعة جدا، وبات الأمريكيون مستهلكون أقل إسرافاً في الإنفاق من ذي قبل. فقد كان إنفاق المستهلكين الأمريكيين يستحوذ، قبل الأزمة، على نحو 16 في المائة من الناتج العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، كان على هذا البلد أن يعالج مشكلة تزايد البطالة التي ادت إلى خسارة بلغت 8 ملايين وظيفة بسبب الأزمة، وفي الوقت نفسه يتلاشى تأثير الحفز المالي الحكومي تدريجيا خلال عام 2010. وفي ظل هذه الظروف، من المرجح جداً ألا تلعب الولايات المتحدة ثانية دورها السابق كقاطرة للطلب العالمي. ويضيف اقتصاديو الأونكتاد أنه من غير المرجح أيضا أن تقفز بلدان أخرى لتحمل هذا الدور.

وفي الصين، فإن احلال الاستهلاك كمصدر رئيسي للنمو وخلق فرص العمل بدلا عن الاستثمار في رأس المال الثابت و الصادرات قد بات الآن هدفاً رسمياً من أهداف السياسات العامة. فقد ارتفعت واردات الصين بالفعل ارتفاعاً حاداً، ومن المؤكد أن يتراجع فائض الحساب الجاري في عام 2010 تراجعا كبيرا. ومع ذلك، لا يزال استهلاك الأسر في الصين لا يمثل سوى نحو ثمن ما هو عليه في الولايات المتحدة، كما أن بنية الاستهلاك تميل أكثر إلى السلع المنتجة محلياً. وبالتالي، لا تزال الصين بعيدة عن حيازة الإمكانية المطلوبة لكي تصبح المحرك الجديد و الوحيد للنمو العالمي. ويلاحظ الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، في الاستعراض العام **لتقرير التجارة والتنمية** أن "الأثر الصافي للتكيفات الجارية في الولايات المتحدة والصين، مجتمعة، سيكون أثراً انكماشياً بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي لن تكون فيه هذه التعديلات كافية لإنهاء الاختلالات العالمية الكبيرة".

ويرى التقرير أن المفتاح لإحداث توازن على الصعيد العالمي يكمن في إجراء تعديل توسعي في الاقتصادات الصناعية التي لديها أكبر الفوائض. ففي اليابان وألمانيا، هناك مساحة كبيرة لزيادة استهلاك الأسر من خلال إجراء زيادات في الأجور. غير أن توسّع الطلب المحلي لم يستخدم كعامل للخروج من حالة الركود في هذين البلدين حتى الآن. بل على العكس، وكما كان الحال قبل الأزمة، فإن النمو القوي في الصادرات هو المستخدم كقوة دافعة للانتعاش في هذين البلدين. ويلاحظ التقرير أن التركيز على التقشف المالي في منطقة اليورو أدى إلى مزيد من كبح احتمالات إحداث انتعاش كبير في الطلب من هذه المنطقة.

ويشير التقرير إلى أن الاقتصادات النامية واقتصادات السوق الناشئة، التي غالباً ما تكون معتمدة اعتمادا كبيرا على الطلب الخارجي، قد يتعين عليها بالتالي اللجوء إلى الأخذ باستراتيجات نمو وعمالة تعول أكثر من ذي قبل على الطلب المحلي. ويضيف

التقرير أن النمو الذي يستمد قوة دفعه من التصدير والقائم على ضغط الأجور ليست إستراتيجية قابلة للاستمرار بالنسبة لعدد كبير من البلدان ولفترة زمنية طويلة. وسبب ذلك هو أنه لا يمكن لكل البلدان انتهاج هذه الإستراتيجية بنجاح في وقت واحد، كما أن حصة العمل في الدخل الإجمالي لا يمكن تقليصها إلى ما لا نهاية. ففي البلدان التي انتهجت هذه الإستراتيجية، غالبا ما ظلت مشاكل العمالة مستحكمة إما لعدم نمو الصادرات على النحو المتوقع وإما لاستخدام مكاسب الإنتاجية لتقليص أسعار الصادرات بدلا من زيادة الأجور, الأمرالذي يقود إلى زيادة الطلب المحلي ومن ثم استحداث وظائف جديدة.

وشهدت أمريكا اللاتينية، في الفترة ما بين 1980 و2002، ركوداً فعلياً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة في البطالة، وانخفاضا في متوسط الإنتاجية. أما في أفريقيا، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فلم يتحقق، طوال أكثر من 20 عاماً من سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية واصلاح السياسات، سوى نجاح محدود في تهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو سريع ومستدام. ويلاحظ التقرير أن "بحلول نهاية تسعينات القرن العشرين، كانت بنية الإنتاج في تلك المنطقة تُذكّر بالفترة الاستعمارية إذ كانت تتألف بصورة اساسية من الزراعة والتعدين". ويقول التقرير إنه حتى في آسيا، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية نموا سريعا على مدى عدة سنوات، ثمة حاجة إلى تعزيز القوى المحلية لخلق العمالة و لتوفير فرص العمل اللائق لشريحة عريضة من القوة العاملة.

لقد تحسن النمو والدخل تحسناً كبيراً في جميع المناطق النامية من عام 2003 حتى عشية بداية الأزمة. وكان هذا التطور يعزى جزئيا إلى التوجه مجددا نحو انتهاج سياسات اقتصاد كلي أكثر توسعية، ولكن سببه الرئيسي هو الآثار الإيجابية التي خلقها الاقتصاد العالمي المتنامي. ويحذر التقرير من أنه من المستبعد أن يتاح للبلدان النامية مناخ خارجي مواتي على هذا النحو في الأعوام القادمة، الأمر الذي يبرز ضرورة جعل إستراتيجيات النمو تتمحور حول الطلب المحلي.

بيد أن الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، يلاحظ في الاستعراض العام للتقرير أن "إعادة التركيز على تعزيز الطلب المحلي كمحرك لإيجاد فرص العمل، و تقليل الاعتماد على نمو الصادرات، مقارنة بما فعلته بلدان كثيرة في الماضي، هما أمران ينبغي عدم النظر إليهما على أنهما تراجع عن الاندماج في الاقتصاد العالمي". از أن البلدان النامية في حاجة إلى كسب إيرادات من العملات الأجنبية لتمويل الواردات التي تحتاج إليها، لا سيما من السلع الرأسمالية. وبالإضافة إلى ذلك، بإمكان المنافسة الدولية بين الشركات أن تحفز الابتكار والاستثمار من جانب المنتجين في صناعات السلع المتداولة تجارياً.

*** ** ***